الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2015/5/13

كلمة وزير المالية في منتدى Bifex 2015

النص الحرفي:

مرة جديدة تؤكد بيروت ويؤكد لبنان قدرته على الحياة والتجدد وعلى أخذ المبادرة في اللحظات الصعبة، حيث كلما ازدادت الأزمة واشتدت، وكلما تعمق الخلاف وشعر بعض الناس باليأس، نرى مبادرة من القطاع الخاص تعيد الأمل وتجدد الروح في هذه العاصمة الأبية على الانكسار ومرة جديدة نشهد معكم على قدرة هذا القطاع الخاص على أن يثبت نفسه وعلى أن يبحث دوماً عن الحلول الناجحة التي تخرجه من أزماته وبعض أزماته هي في واقعنا السياسي وفي تصرفاتنا ومواقعنا نحن السياسيين حيث أن لا استقرار ولا تطور ولا نهوض لاقتصاد وطني دون استقرار على المستوى السياسي والأمني، وهذا الاستقرار يتطلب منا تجديد الالتزام بالثوابت الوطنية التي من غير المسموح أن تجعلها الانقسامات السياسية حاضرة في ممارساتنا، حيث يجب أن تبقى عناوين هذا الالتزام الوطني بالصيغة والدولة والميثاق حاضرة لا تضربها مواقفنا السياسية اليومية المبنية على مصالح فئة أو حزب سيايسي معيّن.

اليوم معكم ونحن نرى فعل مؤسسة وطنية لبنانية (الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز) وهي تجمع هذا الحشد من الاقتصاديين والمهتمين بشؤون الأعمال ، وتحاول أن تضع لها عنواناً للمرحلة المقبلة ينطلق من لبنان إلى بلاد العالم ليجدد قدرة هذا اللبناني أيضاً على اختراق كل مواقع الفعل في العالم ليثبت أن لبنان الحضارة والقوة والثقافة والحوار والأعمال هو وطن حيّ يتجدد يوماً بعد آخر.

لبنان الذي هو أكثر البلدان العربية حراكاً في ما يتعلق بتراخيص الامتياز ، ودور الجمعية اللبنانية هو دور واسع في نشأتها الحديثة في سنوات قليلة ، لكنها أثبتت أنها قادرة من خلال الكادرات التي

وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان
هاتف: 01-956000 مقسم: 1605/1604 – فاكس: 01-982189
البريد الإلكتروني: mediaoffice@finance.gov.lb

تدير عملها أن تفتح آفاقاً جديدة أمامها في العمل.

وعلى أهمية ما تقوم به من التطبيقات والنماذج وأساليب العمل الحديثة التي تكرسها من خلال الممارسة، ويكرسها هذا النوع من الأعمال يبقى علينا أن نركز على تعزيز قدرات منتجاتنا الوطنية وفتح الأسواق أمامها في الخارج. وعنوان اللقاء اليوم يصيب هذا الهدف حيث علينا أن نحشد كل طاقات الممثليات في الخارج وطاقات الاغتراب اللبناني المنتشر في العالم لنجعله في مسار يعني هذا العمل الذي سيساهم بالتأكيد في تعزيز اقتصادنا الوطني. فنحن نرى أن مستوى مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي بنسبة جيدة، لكن نتطلع إلى أن تتعزز أكثر وأن تعكس تشجيعاً لمنتجاتنا الوطنية وامتيازاً لهذا الانتاج على صعيد حفظ زراعتنا وصناعتنا وتراثنا وإرثنا المتجذر في كثير من المجالات. وفي مقابل هذا الأمر علينا أن نلتفت إلى سلبيات الانحراف في المنتجات التي تعطّل قدرتنا على الاستفادة من منتجاتنا الوطنية.

إذا ما تطلعنا إلى بعض السلبيات بروح إيجابية وبنية المعالجة والمتابعة نستطيع أن نوازن بين كل إيجابيات هذا القطاع وبين بعض التأثير السلبي الذي يمكن أن ينعكس على واقع اقتصادنا بكل مكوناته.

ولأننا في الموقع الذي يؤثر في صناعة مستقبل وطننا لبنان. أنا أؤمن بأهمية الاقتصاد في رسم السياسات، لكن نحن لا نريد سياسة مبنية فقط على الاقتصاد، وهذا أمر على أهميته لا يمكن أن يبني دولة ذات رؤية، لكننا بالتأكيد نريد دولة ذات رؤية اقتصادية واضحة لها ملامح تحفظ دورها في الاقتصاد وفي بناء الدولة وحمايتها واستمرارها، ونريد دولة ذات رؤية سياسية تحمي دور القطاع الخاص ومؤسساته وترسي قواعد التكامل بينه وبين القطاع العام.

اليوم في هذا المنتدى نؤكد على هذه الشراكة الحتمية والأكيدة والضرورية بين القطاعين العام والخاص وأن يلعب كل قطاع دوره وأن تتحمل الدولة مسؤوليتها في إرساء القوانين والنظم التي تشجع وتدعم في هذا المجال وتساعد في حماية ودعم الاقتصاد من خلال توزيع عادل للأدوار تحفظ الدولة والقطاع الخاص معاً.

لا يعقل أن نكون في دولة ونحن لم نستطع أن نصدر حتى الآن المراسيم التطبيقية للقانون الذي أقر في المجلس النيابي من أجل خصخصة قطاع الكهرباء مثلاً، أو السماح بإنتاج الكهرباء من القطاع الخاص وهو سؤال مطروح أمامنا بالدرجة الأولى وأنا واحد من المسؤولين عن هذا الأمر، وأضع نفسي في موقع المحاسبة تجاه هذه القضية أمام الرأي العام الذي عليه أن يسأل لماذا لم تقر القوانين ولا نطبقها، ولماذا نضع القواعد ونعمل على خرقها بكل الوسائل، ولماذا لا نبحث عن الصيغ التي تساهم في تعزيز ثقة المواطن بالدولة، وثقة صاحب المؤسسة الخاصة بالدولة والمواطن العادي وهي

مسؤولية تستوجب منا جميعاً أن نترفع عن حساباتنا الخاصة عندما يتصل الأمر بقضية وطنية عامة.

هذا الأمر لا يمكن أن يستقيم ونحن نسمع بعضاً من الكلام السياسي الذي يعيد لغة الانقسام والتصنيف الطائفي والمذهبي، ونسمع من البعض اللغة التي تدعو إلى تعطيل الدولة ومؤسساتها على كل الصعد والأمر هنا لا علاقة له بموقف سياسي لفئة أو بالقضية الأساسية التي نحفظ فيها في لحظات الاشتباك الكبير على مستوى المنطقة وحدة وطننا لبنان، الوطن النهائي لجميع أبنائه بالقادرين على أن يقدّم النموذج الحضاري لكل العالم في تلاقي الحضارات والأفكار والديانات والمذاهب، وفي أن يصيغ الموقف الوطني الذي يواجه به التحديات على المستويين السياسي والأمني.

نعم نحن نثق بقدرة لبنان على أن يقوم ويبقى ويتجدد وأن يثبت نفسه في كل مرة نشعر فيها بيأس من ممارساتنا السياسية.

أقول إن الكثير منها طرح في الأيام الماضية في ما يتعلق بضرورة إطلاق عمل المؤسسات التشريعية منها والتنفيذية وانتظام عملها، وإدارة شؤون الناس وتقديم مصالحها على مصالحنا الخاصة بالتشريعات التي تسمح باستثمار الكثير من الموارد التي نكاد نفتقدها في زمن نحتاج إلى كل قرش وليرة من أجل تعزيز استقرارنا واقتصادنا الماليين.

نعم أن أعي من موقعي كوزير للمالية عمق الأزمة التي نعيش، لكنني أعرف تماماً إننا إذا ما استطعنا أن نوظف عناصر القوة وأن نلتقط الفرص باستطاعنا أن نقطع المرحلة على الأقل بأقل خسائر ممكنة وأن ننطلق مستقبلاً من أجل أن نعيد إحياء روح المعالجة الحقيقية لهذا الواقع على أكثر من صعيد.

إننا ندعو وبصدق إلى أن يتحمل الجميع مسؤولياته في الحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي أولاً، وثانياً في اطلاق عجلة عمل المؤسسات التشريعية والحفاظ على عمل المؤسسة التنفيذية وبمطلق الأمور والأحوال الإسراع بانتخاب رئيس جديد للجمهورية، ولن تستقيم الأحوال السياسية في البلاد دون أن يحصل هذا الانتخاب بأسرع وقت ممكن.

مجدداً أقول: إننا بكل اعتزاز نشهد على هذا العمل الذي نود أن يكون جزءاً من ورقة عملنا في الحكومة خلال المرحلة المقبلة، بالتوصيات التي ستصدر عن أعمال هذا المنتدى، لتشكل بالنسبة إلينا كما غيرها من لقاءات الأعمال رافداً أساسياً لرسم سياسة نستطيع معها أن ننقل البلاد من واقع إلى واقع أفضل ليبقى لبنان.

المكتب الإعلامي